الربط اللغوي عند المحدثين وأثره في اتساق الخطاب

The linguistic connection between modernists and its impact on the consistency of discourse

الطاهر تركي [1]،

تاريخ الإرسال: 15/ 06/ 2019 تاريخ النشر: 2020/07/20

ملخّـــــص: تعـد القـرائن اللفظيـة وسـائل لغويـة تعـين علـى إبـراز العلاقـات الـنحوية بـين مكونـات الجملـة أو بـين الجمـل وصـولا إلى فهـم الخطاب عامة.

ويركـز هـذا المقـال على قرينـة الـربط كونهـا تتميـز عـن سـائر القـرائن بـأنهـا تنشـئ علاقـة نحويـة سـياقية بـين مكونـات الجملـة أو الجمـل، كمـا يركـز على نظـرة المحـدثين إلى هـذه القرينـة للوقـوف على أهـم الوسـائل التي تستعملها اللغة كروابط وتعين على اتساق الخطاب.

-الكلمات المفتاحية: الخطاب – الاتساق – الربط – القرائن.

Abstract:

Transition words are linguistic means that have to highlight the grammatical relations between sentence components or between sentences to understand the discourse in general. This article focuses on verbal clues as it is distinguished from all other clues in the way it creates syntactic relationship between sentence components or between sentences. It, also, focuses on the modernists' view of this transitions to find out the most important means used by language for gramatical linking and consistency of discourse.

Key Words: discourse, consistency, linking, transitions

---

[1]- طالب دكتوراه، مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر، جامعة باتنة1 / الجزائر
tahar.torki@univ-batna.dz

1- مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على نظام الربط في اللغة بوصفه ظاهرة تركيبية، وإلى إبراز أهميته في ائتلاف مكونات الجملة، أو ائتلاف الجمل بعضها مع بعض، وصولا إلى أهميته في اتساق الخطاب عموما.

إن من أهم ما يساعد على فهم النص القرائن اللفظية، وهي وسائل حددتها اللغة لتكون معالم واضحة تعين على إبراز العلاقات السياقية النحوية بين المعاني الجزئية داخل الجملة، أو بين معاني الجمل المشكلة للنص. ومن هذه القرائن: قرينة البنية، قرينة الإعراب، قرينة الرتبة، قرينة التضام، قرينة الربط، قرينة السياق. وهذه القرائن مجتمعة تعين على فهم المعنى النحوي، إذ لا يمكن لقرينة واحدة – في غالب الأحيان – أن تؤدي هذه المهمة. ولما كان من الصعوبة بمكان دراسة هذه القرائن كلها في عمل واحد، فقد اكتفينا في هذا المقال بتسليط الضوء على قرينة واحدة، طالما كان لها الحيز الكبير في حقل الدرس اللغوي القديم والمعاصر، وهي قرينة الربط، وتكمن أهميتها في أنها تتميز عن سائر القرائن بأنها تنشئ علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة، أو بين الجمل، وليس باستطاعة القرائن اللفظية الأخرى القيام بذلك.

إن النص في عرف الدراسات الحديثة كل متكامل، ولما كان النص مشكلا من جمل متتالية، وهذه الجمل قد تطول أحيانا، وقد يعطف عليها مثلها أو أمثالها، فيكون بين أول الكلام وآخره شقة بعيدة لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا وما الذي ينتمي إلى ذاك، يأتي الربط ليوضح العلاقات بين الجمل، ويعين على فهم المعنى المقصود.

وسنسعى في هذا العمل إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- كيف تعامل المحدثون مع النص؟ وما أهم الشروط التي وضعوها لتتحقق النصية؟

- من هم أبرز العلماء المحدثين الذين تناولوا هذه القضية بالدراسة؟

2- **الربط عند المحدثين:**

بدأ الاهتمام بقضية الربط من الغرب، وكان ذلك في ظل الدراسات التي نادت بتجاوز مستوى الجملة إلى مستوى النص. ويعد هاليداي ورقية حسن من أبرز من تكلم في الأمر؛ حيث بحثا في كتابهما (الاتساق في الانجليزية) مظاهر الاتساق الآتية: الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل والاتساق المعجمي.[1] وهذه العناصر من بين الوسائل التي تجعل من النص اللغوي نصا، أي تتوفر فيه سمة النصية. ولا يشترط في النص عندهما حجم محدد أو شكل معين، فهو « كل قطعة شفوية أو مكتوبة، طالت أو قصرت، وكونت كلا موحدا »[2]، وبالتالي فهما يعتبران النص وحدة دلالية. ولا يقوم النص إلا إذا توفرت فيه مظاهر الاتساق السابقة، وهي:

2-1- **الإحالة**:«ينظر إلى الإحالة من زاويتين؛ فهي« تعني تارة العملية التي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على الشيء الموجود في العالم، أي ما كان يسميه القدامى " الخارج " ، وهي تعني تارة أخرى إحالة اللفظة على لفظة متقدمة عليها »[3] أو متأخرة. والنوع الثاني هو المقصود بالبحث، ويمكن تسميتها الإحالة اللغوية، وتعني ارتباط عنصر لغوي بعنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من النص. وتطلق تسمية العناصر الإحالية على « قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب ».[4] أي أن هذه العناصر ليس لها معنى تام في ذاتها، ولتحديد معناها يجب أن تحيل إلى عناصر أخرى، وقد أشار هاليداي وحسن إلى ذلك بقولهما: « إن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل إذ لا

بد من العودة على ما تشير إليه من أجل تأويلها ».[5] ففي الإحالة إذن لا بد أن يشير عنصر لغوي إلى عنصر أو عناصر أخرى مرتبطة به، وهذا العنصر المحيل يبقى فاقدا لاستقلاليته طالما أنه مرتبط في تأويله بعنصر أو عناصر محال إليها.

ويرى الباحثان أن كل لغة طبيعية تتوفر على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهذه العناصر في الانجليزية هي: الضمائر، أسماء الإشارة، أدوات المقارنة ».[6]

ويشير الباحثان أيضا إلى أنه يمكن الإتيان بعدد تراكمي كبير من الإحالات على الكلام السابق، فقد يتبع استعمال كلمة (جون) في بداية النص عدد كبير لا حد له من ضمائر (هو، عنه، له) وهي كلها تفهم بالعودة إلى (جون) الأصلي. وهذه الظاهرة تسهم بشكل كبير في الترابط الداخلي للنص، فهي تخلق شبكة من خيوط الإحالة بحيث يرتبط كل استعمال بالاستعمالات السابقة التي تصل إلى الإحالة الأولى (الأصلية).[7]

وتنقسم الإحالة عدة أقسام، وذلك بالنظر إلى علاقة اللفظ المحيل بمرجعه، ويمكن إدراجها في شكل ثنائيات كالآتي:

أولا- مقامية/نصية:

- **إحالة مقامية:** وهي إحالة على شيء خارج النص، أي خارج اللغة، على اعتبار أن اللغة تحيل على أشياء وموجودات خارج النص، وفيها يرتبط العنصر اللغوي بما هو غير لغوي « فهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم ».[8] وهذا يعني أن الإحالة المقامية دورها ينحصر في ربط النص بسياق الموقف وهذا ما عبر عنه

هاليداي وحسن بقولهما: « الإحالة المقامية تساهم في خلق النص لكونها تربط اللغة بسياق المقام إلا أنها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر ».[9]

- **إحالة نصية (مقالية):** أي على عنصر داخل النص، أو داخل اللغة، وهنا يرتبط العنصر اللغوي بما هو لغوي « فهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ »[10] بمعنى أنها محصورة في العلاقات بين العناصر اللغوية داخل النص ولا شأن لها بما يحيط النص من الخارج.

ثانيا- قبلية/بعدية:

- **إحالة قبلية:**وتسمى الإحالة على السابق أو الإحالة بالعودة، وهي التي يستخدم فيها عنصر لغوي كبديل لعنصر لغوي أو لمجموعة عناصر لغوية سابقة له في النص، فهي إذن « تعود على مفسِّسبق التلفظ به، وفيها يجري تعويض لفظ المفسِر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر »[11] وهذا النوع هو أكثر الأنواع شيوعا.

- **إحالة بعدية:** وتسمى إحالة على اللاحق، وهي التي يستعمل فيها عنصر لغوي كبديل لعنصر أو لمجموعة من العناصر التي تليه في النص. ويعرفها علماء اللغة بأنها « استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص أو المحادثة »[12] وتأسيسا على هذا التعريف فإنه يصح أن نسمي الإحالة البعدية (إحالة على متأخر) على اعتبار أن العنصر المحيل يحيل إلى عنصر أو عناصر لغوية متأخرة عنه في النص اللغوي. ويرى علماء لغة النص أنه إذا كانت الإحالة القبلية هي أكثر أنواع المرجعية شيوعا وتقوم بدور فعال في تحقيق ترابط النص، فإن الإحالة البعدية تعمل على تكثيف اهتمام المتلقي وتساعد في حث القراء على مواصلة القراءة.

ثالثا- قريبة/ بعيدة:

- **إحالة قريبة**: وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية جملية[13] أي هي التي يكون عنصراها المحيل والمحال عليه موجودين داخل الجملة الواحدة كقول: الطفل علمه أبوه، فالضمير الهاء الموجود في قولك (علمه) وقولك (أبوه) يعودان على الطفل الذي هو لفظ سابق وهذه الإحالة إحالة قبلية لأن المرجع كان سابقا، ولأنهما كانا موجودين في جملة واحدة فإن الإحالة قريبة.

- **إحالة بعيدة**: وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، حيث تتجاوز الفواصل والحدود التركيبية القائمة بين الجمل.[14] أي هي الإحالة التي يكون العنصر المحال عليه فيها موجودا في غير الجملة التي ينتمي إليها العنصر المحيل. وما يمكن أن نستخلصه من هذا المفهوم هو أن هذا النوع من الإحالة غالبا ما نعثر عليه عندما يتعدد المحيل ويكون المحال عليه واحدا. وهو ما يمكن أن يطلق عليه الإحالات الثواني والثوالث...، غير أن هذا لا يعني أن الإحالة ذات المدى القريب لا يتعدد فيها المحيل، ففي جملة مثل (زيد ضربه أبوه) نجد العنصر اللغوي الذي يحيل إلى (زيد) متعددا ، وهو ضمير الغائب المتصل بالفعل وفاعله. وعلى الرغم من تعدد المحيل في هذا التركيب إلا أن الإحالة قريبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الغربيين – هاليداي وحسن ومن تلاهما – غلبوا الإحالة القبلية على البعدية، باعتبارها الأكثر دورانا في الكلام، أما النحاة العرب فاشترطوا تقدم المفسر على المبهم لفظا ورتبة، أو محلا وتقديرا، وكادوا يمنعون الخروج عن هذا الأصل، فمنعوا تأخر المفسر عن المبهم وكادوا يقصرون الأمر على الإحالة القبلية القائمة على تقدم المفسر[15] إذن فالنحاة العرب يعتبرون الإحالة القبلية هي الأصل، أما الإحالة البعدية فهي فرع أو استثناء.

2-2- الاستبدال:

يعني الاستبدال تعويض عنصر بآخر، وهو عملية تتم داخل النص في المستوى النحوي-المعجمي، ومعظم حالات الاستبدال النصي قبلية، أي علاقة بين عنصر متأخر وبين عنصر متقدم.[16] ومثال ذلك: **فأسي جد مثلومة، يجب أن أقتني أخرى حادة**، ونحو قول الله تعالى: ﴿ ألا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ [النجم]. ففي المثال الأول تم استبدال لفظة " أخرى " بلفظة " فأس "، أما في الآية الكريمة فاستبدلت لفظة " أخرى " بلفظة " وازرة ". وقد يكون الاستبدال لفظة بقول كامل، ومثاله قول الشاعر محمود درويش :

الملاءات جاهزة، والعطور على الباب جاهزة، والمرايا كثيرة
فادخلوها لنخرج منها تماما، وعما قليل سنبحث عما
كان تاريخنا حول تاريخكم في البلاد البعيدة

ففي هذا المثال « استبدل الضمير (الهاء) في الفعل (ادخلوها) بمجموعة من الجمل متمثلة في (الملاءات جاهزة، والعطور على الباب جاهزة، والمرايا كثيرة) مما يعزز من وصفه أنه استبدال قولي سد عن متواليات جملية معطوف بعضها على بعضها الآخر ... لذلك يستغني الشاعر عن ذكر هذه الأشياء التي اختزلها في هذا الضمير »[17]

يتضح مما سبق أن الاستبدال ينحصر في العمليات أو العلاقات التي تحدث داخل النص وليس خارجه، وبذلك فهو يختلف عن الإحالة التي تتم على المستويين الداخلي والخارجي للنص، غير أنه يشترك معها في أن أغلب علاقاته قبلية بين عنصر سابق في النص (المستبدل به) وبين عنصر لاحق عليه (المستبدل). وبهذا تتضح أهميته وإسهامه في ترابط النص، فهو شكل من أشكال الاتساق النصي الذي تحدثه العناصر اللغوية المتبادلة، حيث يحل بعضها محل بعض محققة بذلك ما يدعوه علماء لغة النص (الاستمرارية). والعنصر المستبدل شأنه

شأن المحيل في الإحالة، فهو عنصر لغوي فاقد لاستقلاليته، ولا يفهم إلا بالرجوع إلى ما يتعلق به من عنصر لغوي آخر يوجد في مكان آخر من النص، وغالبا ما يكون هذا العنصر المتعلق به سابقا له.

والحديث عن مساهمة كل من الاستبدال والإحالة في تحقيق الاتساق النصي قاد الباحثين هاليداي وحسن إلى التمييز بينهما، فالاستبدال علاقة بين كلمات أو عبارات تتم في المستوى النحوي المعجمي، بينما الإحالة علاقة بين المعاني فهي تتم على المستوى الدلالي.[18] ويرى محمد الشاوش أن ليس هناك من مصوغ لهذا التمييز من هذه الناحية، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما عد تصنيف الباحثين للاستبدال والإحالة – على أساس من المستوى اللغوي الذي يتم فيه كل منهما – تصنيفا متكلفا مفتعلا وفاسدا، يقول: « ونلاحظ بشأن البناء التصنيفي الذي قدم فيه هاليداي وحسن الإحالة والاستبدال أنه متكلف مفتعل، فقد فصلا حيث لا موجب للفصل، فالإحالة وإن كانت ظاهرة تتعلق بالدلالة فإن لها عمادا لغويا، أي صيغا لغوية خاصة تتحقق بها (الضمائر وأسماء الإشارة وألفاظ المقارنة التي اعتبرت خطأ من الإحالة)، والاستبدال وإن كان ظاهرة تتعلق بالنحو والوحدات المعجمية، فهي أيضا محكومة بقواعد دلالية معنوية، وبالتالي يصبح التمييز بينهما اعتمادا على كون الأولى نحوية معجمية وكون الثانية دلالية معنوية تصنيفا فاسدا ».[19] ويبدو محمد الشاوش مصيبا في رأيه، ذلك أن أي حديث عن الصيغ اللغوية هو حديث في الوقت ذاته عن المعنى والدلالة، وأن أي حديث عن الدلالة لا يمكن أن يكون بمعزل عن المعنيين المعجمي والنحوي.

وهناك ثلاثة أنواع من الاستبدال هي:[20]

- **استبدال اسمي**: ويتم باستخدام كلمات مثل: (واحد، نفس، ذات، آخر...)، ويأتي لفظ من هذه الألفاظ عوضا عن اسم ذكر قبله.

- **استبدال فعلي**: ويعبر عنه بالفعل (do) في الانجليزية، وبالفعل (فعل) في العربية نحو: (نام وليد ومثله فعل وليد). فالفعل(فعل) حل محل (نام).
- **استبدال قولي**: ويتم فيه استبدال لفظة بقول كامل، أي بجملة أو بمجموعة من الجمل.

وهذا الاستبدال إلى جانب مساهمته في الاتساق النصي فإنه يجنب المتكلم أو الكاتب تكرار الألفاظ وإعادتها ، كما أنه يسهم في تحقيق الاقتصاد اللغوي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنوع الثالث من أنواع الاستبدال، إذ إننا نجد كلمة واحدة تغني عن جملة أو عبارة وربما فقرة كاملة.

وبما أن الاستبدال عملية تتم داخل النص بين عنصر ما وعنصر آخر متقدم عليه، فإن « الاستبدال يصبح علاقة داخلية تقوي أواصر النص، وتدعم تماسكه، إذ لا يمكن فهم العنصر المستبدل إلا بالعودة إلى ما هو متعلق به ...مما يحقق الاستمرارية للعنصر المستبدل [به] ، ويملأ الثغرات داخل النص »[21] فبالعودة إلى قوله تعالى:﴿ ألا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ [النجم] يلاحظ أن لفظة وازرة مستمرة في لفظة أخرى، كما أن لفظة " أخرى " كلمة مبهمة لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى ما تتعلق به وهي لفظة " وازرة ".

2-3- الحذف: الحذف ظاهرة لغوية، وتعتبره لسانيات النص وسيلة من وسائل الاتساق النصي، وهو « علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق. وهذا يعني أن الحذف علاقة قبلية »[22] والمتكلم حينما يلجأ إلى الحذف فهو لا يقصد إحداث شرخ في بنية المنطوق أو المكتوب، بل العكس، والدليل أن الحذف شبيه بالاستبدال، غير أن ما يميزه أنه لا يترك أثرا له في النص، فهو استبدال عنصر بلا شيء أي بصفر، « فلا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثم نجد في الجملة الثانية فراغا بنيويا[23] يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادا على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق »[24] والمتأمل في هذا الكلام

يدرك أن لدينا جملتين، لذلك فالحذف لا يحقق دورا اتساقيا إلا إذا تم تجاوز حدود الجملة الواحدة إلى العلاقة بين الجمل.[25]

والحذف لا يرد بشكل عشوائي دون ضابط يضبطه، بل « لا يتم إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة كافيا في أداء المعنى. وقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره ».[26]

أما عن أنواع الحذف، فقد قسمه هاليداي وحسن إلى ثلاثة أنواع، وهو العمل نفسه الذي قاما به فيما يخص الاستبدال:[27]

- **حذف اسمي**: وهو حذف اسم داخل المركب الاسمي، نحو: **أي قبعة ستلبس؟ - هذه هي الأحسن.**

- **حذف فعلي**: وهو حذف داخل المركب الفعلي، نحو: **هل كنت تسبح؟ - نعم، فعلت.**

- **حذف قولي:** ويتم داخل شبه الجملة. نحو: **كم ثمنه؟ - خمسة جنيهات.**

والحقيقة أن الحذف كظاهرة أسلوبية ليس أمرا عبثيا أو فوضويا، وإنما هو مقصود من المتكلم، ربما خوفا من التصريح بكلام معين، أو رغبة في إشراك القارئ/السامع في عملية التخاطب. لذلك فالحذف يدفع المتلقي إلى البحث والتقصي وبذل الجهد، حتى إذا وصل إلى بغيته أحس بجمال الأسلوب، وشعر بلذة كونه مشاركا، كما أن له دورا – شأنه شأن الاستبدال – في تجنب التكرار وتحقيق الاقتصاد اللغوي باعتباره ضربا من الاختصار.

2-4- الوصل: ويعبر عنه كذلك بمصطلح الربط. يعرفه هاليداي وحسن كما يلي: « إنه تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم »[28] ولكي

يتحقق هذا الترابط وبذلك الشكل المنظم لا بد من استخدام جملة من العناصر اللغوية هي بالأساس روابط تربط مفاصل النص وأجزاءه المختلفة بعضها ببعض. هذه الروابط يسميها أحمد عفيفي بالروابط السببية، يقول: « وهذا النوع – يقصد الوصل- يعتمد على الروابط السببية المعروفة بين الأحداث التي يدل عليها النص. وهي عبارة عن وسائل متنوعة تربط مجموعة المتواليات السطحية بعضها ببعض، بطريقة تسمح بالإشارة إلى هذه المتواليات النصية، مثل: لأن، وعليه، أو، ولكن...»[29] وإذا كانت هذه الروابط بمختلف أنواعها وتعدد أشكالها تصل بين أجزاء النص على مستواه الخطي، وتسهم في ترابطه، « فإن معانيها داخل النص مختلفة، فقد يعني الوصل تارة معلومات مضافة إلى معلومات سابقة، أو معلومات مغايرة للسابقة أو معلومات (نتيجة) مترتبة عن السابقة (السبب)، إلى غير ذلك من المعاني »[30] وتختلف طبيعة الربط بالوصل عن علاقات الربط الأخرى (الإحالة، الاستبدال، الحذف) من حيث إنها لا تشكل علاقة إحالة، فهذا النوع من الربط يصل بين جملتين أو عبارتين أو فقرتين وصلا مباشرا دون أن يتضمن إشارة ما إلى عنصر سابق أو لاحق. ولأدوات الوصل تصنيفات كثيرة أشهرها تصنيف روبرت دي بوغراند الذي أشار إلى أربعة أنواع هي: مطلق الجمع، التخيير، الاستدراك والتفريع[31]. وتصنيف هاليداي وحسن اللذين قسما أدوات الوصل أربعة أقسام هي:[32]

أ- الوصل الإضافي: يتم الربط بالوصل الإضافي بواسطة الأداتين (و، أو)، ويمكن أن يندرج في هذا الصنف من الوصل التعابير التي تحمل معنى التماثل الدلالي من قبيل (على نحو، مثل هذا، بالطريقة نفسها، على هذا المنوال، على هذه الشاكلة...)، كما تندرج في إطاره التعابير الدالة على الشرح، مثل (أعني بذلك، بمعنى، بتعبير آخر، بكلمة أخرى، ما أقصده هو...)، والتعابير الدالة على التمثيل، من ذلك (مثل، مثلا، نحو، على سبيل المثال...).

ب- **الوصل العكسي:** ويطلق عليه الوصل الاستدراكي، ومعناه الأساسي الذي يتأسس عليه هو " عكس التوقع "، وفي العادة يشار إليه بالملفوظات (لكن، مع ذلك، على الرغم من ذلك، غير أن...).

ج -**الوصل السببي:** ويعبر عنه بكلمات مثل (لهذا، بهذا، لذلك، لأن، بسبب ذلك، نتيجة لذلك...) وهي كلمات تمكننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر.

د-**الوصل الزمني:** وشأنه شأن الروابط الأخرى التي تساهم في خلق الاتساق النصي، فهو يصل بين الأحداث من خلال علاقة التتابع الزمني، ويعبر عن هذا النوع من الوصل بالألفاظ (ثم، بعد ذلك، على نحو آت، نحو تال...)، كما يدخل في الوصل الزمني « الأدوات التي تربط ما يقال بالماضي، مثل (حتى الآن، حتى هذه اللحظة)، أو بالمستقبل، مثل (من الآن فصاعدا)، فتشكل هذه الكلمات البعد الزمني الموجود في عملية الاتصال ».[33]

2-5- <u>الاتساق المعجمي</u>: يختلف عن أدوات الاتساق السابقة (الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل)، فهذه الأدوات تعتمد أساسا على النظام النحوي، بينما الاتساق المعجمي عماده القاموس اللغوي الذي تحكم وحداته المعجمية علاقات دلالية متنوعة ومتعددة، ولا يعني ذلك أن هذه الوحدات غير منضوية في صيغ تركيبية، فهي مرصوفة وفق منظومة قواعدية ما في ذلك ريب، وإنما في هذا الضرب من الاتساق ينظر إلى ما تحمله الوحدات المعجمية من معان ودلالات، ومن ثم الوقوف على العلاقات الدلالية التي تربط بينها. والظواهر الاتساقية السابقة أمرها يسهل - كما يرى هاليداي وحسن – مقارنة بالاتساق المعجمي، « ففي حالة الاتساق النحوي تكون العملية واضحة نسبيا، إذ تفترض الإحالة مثلا أو الاستبدال أو الوصل بعض العناصر المماثلة. حين يتعلق الأمر بالاتساق المعجمي، فإن المسألة تتجاوز حدود التعامل مع مجموعة محدودة من العناصر، ولكن كل

المعجم يكون قابلا للاستعمال. ومن ثم فهو يتميز بالتنوع والاتساع ولا يتحكم في المسألة حين يأخذ إلا ما يختاره المتكلم »[34]

والاتساق المعجمي يتحقق – عند هاليداي وحسن – عبر ظاهرتين لغويتين هما: التكرير والتضام.[35]

أولا- التكرير: هو إعادة عنصر من العناصر المعجمية في النص، وهذه الإعادة تتعدد أشكالها، فقد تكون إعادة العنصر المعجمي نفسه أو مرادفه أو ما يشبه المرادف أو عنصر مطلق أو اسم عام.

ومثال ذلك:

شرعت في الصعود إلى القمة { الصعود، التسلق، العمل، الشيء، هو } سهل للغاية.

فكل كلمة من الكلمات التي بين حاضنتين يمكن أن تحل محل كلمة (الصعود)، وبالتالي فهي تستمر بشكل أو بآخر، مما يضفي على النص طابعا من الاتساق.

ويمكن التعريف بشكل موجز بهذه الأشكال على النحو الآتي:

- **التكرار المباشر**: وهو تكرار الكلمة كما هي دون تغيير، ويسمى التكرار التام أو المحض.
- **التكرار الجزئي**: ويعني تكرار عنصر سبق استخدامه، ولكن في أشكال مختلفة، أي أنه يعتمد على تكرار مشتقات الكلمة مثل (علم، معلم، تعليم، عالم...)، وهذا النوع أقرب في البلاغة العربية إلى جناس الاشتقاق.

- **الاشتراك اللفظي**: وهو تكرار معجمي مع اختلاف المرجع، حيث يتكرر استعمال كلمتين متحدتين في النطق ومختلفتين في المعنى.

- **الترادف أو شبه الترادف**: وهو تكرار المعنى دون اللفظ، أو تكرار كلمات تشترك أو تتقارب في المعنى.

- **الاسم الشامل**: وهو عبارة عن اسم يحمل أساسا مشتركا بين عدة أسماء، ومن ثم يكون شاملا لها، مثل: الناس ، الشخص، الرجل، المرأة، الطفل، البنت، فهي أسماء يشملها جميعا اسم (إنسان).

- **الكلمات العامة**: وهي كلمات أعم من الشمول الموجود في الاسم الشامل، مثل: فكرة، مشكلة، سؤال، شيء، أمر ما...

والتكرير دوره التوكيد والإلحاح، كما يشير إلى الطريقة التي يبنى بها النص دلاليا، بمعنى أنه يساهم بشكل مباشر في خلق الترابط بين عبارات النص وفقراته.

ثانيا - التضام: وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك. ومثال ذلك: **ما لهذا الولد يتلوى في كل وقت وحين؟ البنات لا تتلوى.** فيلاحظ أن ورود كلمتي (الولد ، البنات) خلق شيئا من الترابط بين الجملتين لأن الكلمتين من نفس الحقل المعجمي.

ويرتكز التضام على علاقات عديدة منها:[36]

- **التضاد أو التعارض**: حيث ترتبط الكلمات بعضها مع بعض من خلال أشكال التقابل بأنواعها المختلفة؛ المكملات ، مثل (ولد – بنت)، (يقف – يجلس)، المتعارضات مثل (يحب – يكره)، (يبرد – يسخن) والمقلوبات مثل (يأمر – يطيع).
- **التنافر**: يرتبط على سبيل المثال بالألوان، نحو: أخضر، أزرق، أصفر... والرتبة العسكرية، مثل: ملازم، رائد، مقدم، عقيد، عميد، لواء.

- **علاقة الجزء بالكل أو علاقة الكل بالجزء**: مثل علاقة الأطراف بالجسم، والغرفة بالبيت، والدرج بالمكتب...

هذه هي الوسائل التي يتسق بها النص كما بينها هاليداي وحسن، وهي وسائل إذا توافرت في نص ما جعلت منه كلا موحدا. ولئن طال الكلام حولها فلأن معظم الباحثين الذين جاؤوا بعد هاليداي وحسن يعتمدون هذه الوسائل في الحكم على اتساق النص.

ولم يكن هاليداي وحسن وحدهما من تكلم حول وسائل التماسك النصي، فقد أولاها الكثير من العلماء في الدرس اللغوي المعاصر جانبا من الاهتمام، خاصة علماء النص. ومن هؤلاء من زاد شيئا عما قاله هاليداي وحسن، ومنهم من اقترح وسائل أخرى ... إلى غير ذلك من التفريعات. فقد جاء مثلا في موسوعة كريستال أن أدوات التماسك تتلخص في[37] :

1- العطف. 2- المرجعية بأنواعها القبلية والبعدية. 3- الإبدال. 4- الحذف.

5- التكرار. 6- أدوات معجمية.

ويلاحظ أنها نفس الأدوات التي اعتمدها سابقاه. كما ذكر ج.براون و ج.يول أن من هذه الأدوات: العطف، والسببية، والزمنية، ثم قسما الأدوات إلى ما هو خارج النص وما هو داخل النص.[38]

أما من وجهة النظر العربية فيبدو تمام حسان من أوائل المهتمين بقضية الربط والروابط، حيث عالج هذه الظاهرة اللغوية من منطلق أنها قرينة لفظية تقوم على اتصال أحد المترابطين بالآخر، وأنها تتضافر مع غيرها من القرائن النحوية الأخرى لفظية كانت أو معنوية، لتشكل بديلا عن نظرية العامل في الإفصاح عن المعنى دون لبس، وبعيدا عن كل تفسير ظني أو منطقي. وقد أجمل تمام حسان مواضع الربط في اللغة العربية في قوله: « والمعروف أن الربط ينبغي أن يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدإ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين

المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه »[39] ثم حصر آليات الربط في اللغة العربية فيما يلي:

1- الضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة، كما يفهم منه الربط.

2- الحروف الداخلة على الجمل والمفردات.

3- إعادة اللفظ أو إعادة المعنى.

4- اسم الإشارة.

5- دخول أحد المترابطين في عموم الآخر.

6- الربط بـ(ال).[40]

وقد أضاف في الخلاصة النحوية إلى هذه الروابط روابط أخرى، تربط الجملة بالجملة؛ سماها الروابط الملحوظة تمييزا لها عن الروابط الملفوظة والمحذوفة؛ وهي علاقات الجمل بعضها ببعض، كعلاقة التفسير والتعليل والاستدراك والسببية.[41]

وقد ذكر محمد العبد من جهته أن من هذه الأدوات:

1- الإسناد إلى متقدم 2- الارتباط السببي 3- التخصيص 4- الارتباط الزمني 5- المقابلة 6- السؤال والإجابة 7- الإضراب وغيرها من الأدوات.[42]

كما يضيف حماسة عبد اللطيف بعضا آخر من أدوات التماسك منها: الموقع الإعرابي، الحالة الإعرابية، العلامة الإعرابية.[43] ومنه فهو يرى أن كل ما يؤدي إلى الوضوح وعدم اللبس فهو يؤدي بالضرورة إلى التماسك والترابط.

أما صبحي إبراهيم الفقي فلخص عناصر التماسك كالآتي: [44](انظر الشكل).

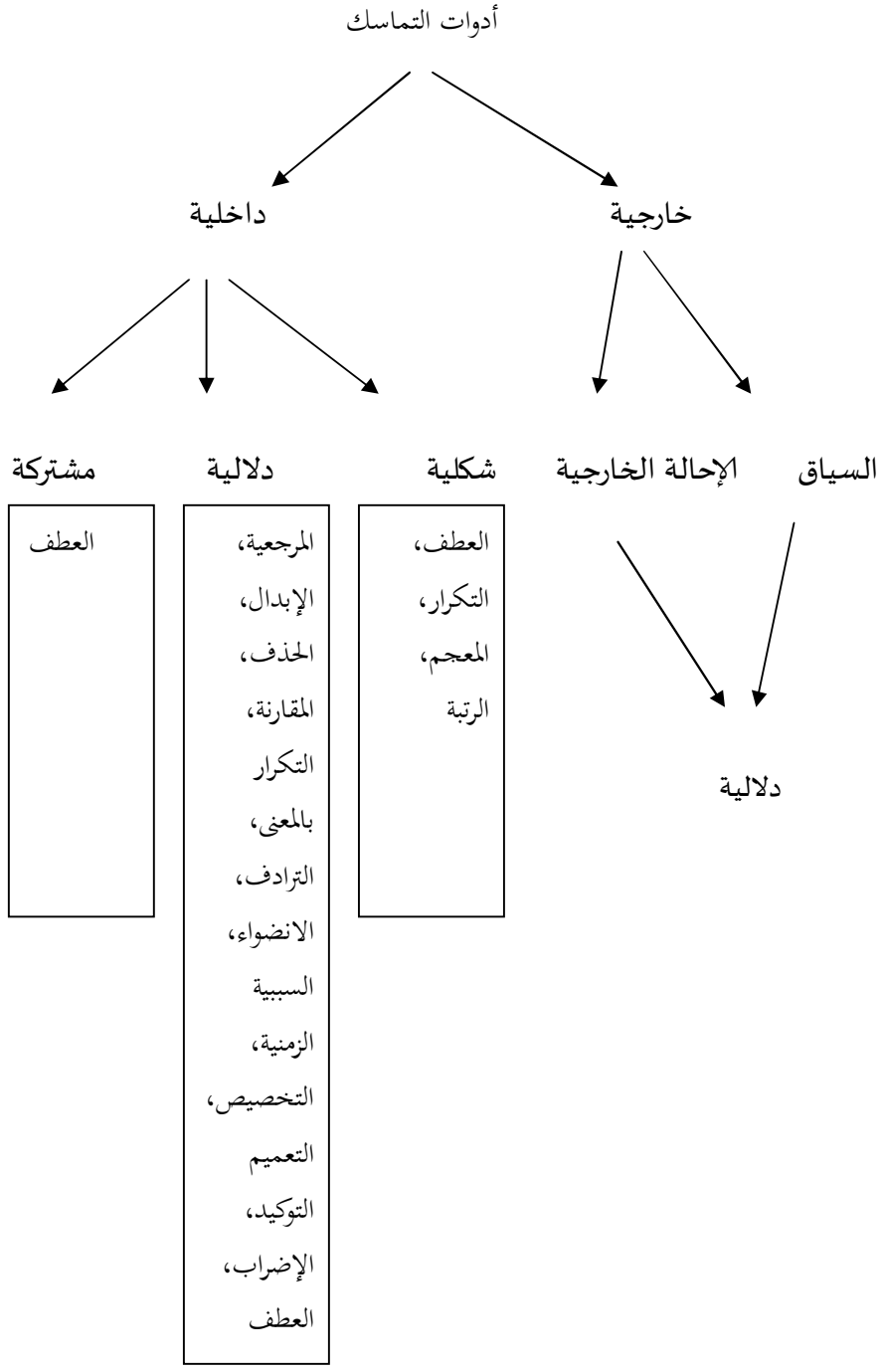
أدوات التماسك
داخلية
خارجية
مشتركة
دلالية
شكلية
الإحالة الخارجية
السياق
العطف
المرجعية، الإبدال، الحذف، المقارنة، التكرار بالمعنى، الترادف، الانضواء، السببية الزمنية، التخصيص، التعميم التوكيد، الإضراب، العطف
العطف، التكرار، المعجم، الرتبة
دلالية

3- خاتمة:

تناول هذا العمل نظام الربط في اللغة وحاول تتبع مختلف الوسائل التي تعتمدها اللغة كروابط والتي تتضافر في تحقيق نصية النص، وهاته الروابط منها ما يعتمد على القاموس اللغوي كالاتساق المعجمي ، ومنها ما يعتمد أساسا على النظام النحوي كالإحالة والاستبدال والحذف والوصل.

لقد كان لهاليداي ورقية حسن فضل كبير في مجال لسانيات النص من خلال نظريتهما في الاتساق، فمعظم الدراسات التي جاءت بعدهما تدور في فلك هذه النظرية.

لقد عزز هذا العمل من فكرة المساحة المشتركة بين النحو العربي ولسانيات النص، فللضمير في ضوء نظرية النحو العربي مكانة هامة في الربط، وهو من منظور لسانيات النص من أهم عناصر الإحالة، وهي بدورها من أهم أدوات الاتساق النصي، والأمر نفسه يقال بالنسبة لأدوات الاستثناء التي تصل الفعل إلى ما بعدها، لكنها تؤدي معنى الإخراج، وهو ما يسمى في لسانيات النص بالوصل العكسي. كما أن أدوات الشرط في النحو العربي تربط بين عبارتين فتجعلهما جملة واحدة، وهذا ما يسميه هاليداي وحسن بالوصل السببي. كل هذا يثبت التقاطع الكبير بين النحو العربي ولسانيات النص، وهو ما يمكن أن يكون نواة لبحث آخر يثبت أكثر هذه الفكرة.

المراجع:

1- أحمد مختار عمر: **علم الدلالة**، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1985.

2- أحمد عفيفي: **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 1، 2001.

3- الأزهر الزناد: **نسيج النص**، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993.

4- براون ويول: **تحليل الخطاب**، ترجمة لطفي الزليطي ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط1، 1997.

5- تمام حسان:**الخلاصة النحوية**، عالم الكتب، ط1، 2000.

6- تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994.

7- روبرت دي بوغراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1997.

8- محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، د ط، 2003.

9- محمد خطابي: **لسانيات النص**، المركز الثقافي العربي، المغرب،ط2، 2006.

10- محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب**، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001، ج1.

11- مفتاح بن عروس: **الاتساق والانسجام في القرآن**،رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

12- صبحي إبراهيم الفقي:**علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000، ج1.

13- عزة شبل محمد: **علم لغة النص النظرية والتطبيق**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2009.

14- فتحي رزق الخوالدة: **تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان أحد عشر كوكبا**، دار أزمنة، عّمان،ط1، 2006.

الهوامش:

1- محمد خطابي: **لسانيات النص**، المركز الثقافي العربي، المغرب،ط2، 2006، ص11.

2- محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب**، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001، ج1، ص106.

3- نفسه: ص125.

4- الأزهر الزناد: **نسيج النص**، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993، ص 118.

5- **لسانيات النص**: ص17.

6- نفسه: ص17.

7- براون ويول: **تحليل الخطاب**، ترجمة لطفي الزليطي ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط1، 1997، ص 239.

8- **نسيج النص**: ص 119.

9- **لسانيات النص**: ص17.

10- **نسيج النص**: ص 118.

11- نفسه: ص 118.

12- صبحي إبراهيم الفقي:**علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000، ج1، ص40.

13- **نسيج النص**:ص 123.

14- نفسه: ص 124.

15- **أصول تحليل الخطاب**: ص 125 – 126.

16- انظر: **لسانيات النص**: ص 19.

17- فتحي رزق الخوالدة: **تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام في ديوان أحد عشر كوكبا**، دار أزمنة، عمّان،ط1، 2006، ص 72.

18- **لسانيات النص**: ص 19.

19- **أصول تحليل الخطاب**: ص 132.

20- انظر:**لسانيات النص**: ص 20. وانظر أيضا:**أصول تحليل الخطاب**: ص 133.وانظر أيضا: أحمد عفيفي: **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1،2001، ص 123.

21- **تحليل الخطاب الشعري**: ص 71.

22- **لسانيات النص**: ص 21.

23-الأصح أن يقال بِـنَوي قياسا على (قرية – قروي) و (علّي – علوي).

24- **لسانيات النص**: ص 21.

25- نفسه: ص 22. وانظر: **أصول تحليل الخطاب**: ص 135.

26- محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة، د ط، 2003، ص 208.

27- **لسانيات النص**: ص 22. وانظر أيضا: **نحو النص**: 127.

28- **لسانيات النص**: ص 23.

29- **نحو النص**: ص 128.

30- **لسانيات النص**: ص 24.

31- روبرت دي بوغراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2،1997، ص 346 وما بعدها.

32- **لسانيات النص**: ص 23.

33- عزة شبل محمد: **علم لغة النص النظرية والتطبيق**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2009 ، ص 112.

34-مفتاح بن عروس: **الاتساق والانسجام في القرآن**،رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 253.

35- انظر: **لسانيات النص**: ص 24 – 25. وانظر أيضا:**الاتساق والانسجام في القرآن**، ص 340 وما بعدها.

36- أحمد مختار عمر: **علم الدلالة**، عالم الكتب، القاهرة، ط1،1985، ص 79 وما بعدها.

37- انظر: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، هامش 2، ص 118.

38- نفسه: ص 118.

39- تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994، ص 213.

40- نفسه: ص 213.

41-تمام حسان:**الخلاصة النحوية**، عالم الكتب، ط1، 2000، ص 99.

42- **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**: ص 119.

43- **بناء الجملة العربية**: ص 78 – 79.

44- **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**: ص120.